

Distr.: General  
15 July 2019  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من القائمة الأولية\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق  
إنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع  
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في التنمية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية،

سعد الفرارجي، المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/74/50

070819 300719 19-12000 (A)



## تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية

موجز

في هذا التقرير المواضيعي، يستكشف المقرر الخاص الصلة الواضحة بين الحق في التنمية والحد من مخاطر الكوارث وآثارها العملية.

ويخلص التقرير إلى توصيات رئيسية تهدف إلى تحسين العمليات التشاركية المتعلقة بتخطيط تدابير وسياسات الحد من مخاطر الكوارث، ورصدها وتنفيذها.

## أولاً - أنشطة المقرر الخاص

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٣.
- ٢ - وكان المقرر الخاص قد قدّم، في الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، تقريراً مواضيعياً إلى المجلس (A/HRC/42/38) يتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن التنفيذ العملي للحق في التنمية. وقد انبثقت هذه المبادئ التوجيهية عن مشاورات إقليمية أجراها المقرر الخاص في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ بهدف جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات في هذا الصدد. وباستخدام إعلان الحق في التنمية (قرار الجمعية العامة ٤١/١٢٨، المرفق) كنقطة انطلاق، يقدم التقرير أمثلة عملية ومبادئ وتوصيات رئيسية لإعمال الحق في التنمية. كما يتضمن التقرير ملخصاً لأنشطة المقرر الخاص خلال الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وتموز/يوليه ٢٠١٩.

## ثانياً - الحد من مخاطر الكوارث، والتنمية المستدامة، والحق في التنمية

- ٣ - يواجه المجتمع الدولي تحديات وأزمات عالمية متزايدة باستمرار تشكل تهديداً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للأجيال الحالية والمقبلة. وتشمل التحديات الأخطار التي تثيرها الكوارث أمام ما تحقق من تنمية مستدامة في الماضي وأمام هذه التنمية في المستقبل. ويمكن أن تؤدي أي كارثة طبيعية أو من صنع الإنسان إلى التراجع عن سنوات من التقدم في مجال التنمية في غضون ساعات، وأن تعوق التنمية المستقبلية للجيل القادم. ويتزايد عدد الكوارث سنوياً منذ الثمانينات، ومن المرجح أن يستمر هذا التزايد نتيجة لتغير المناخ، والنمو السكاني، والتحضر، وزيادة أعداد السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية والسهول الفيضية، والتدهور في النظم البيئية الطبيعية أو فقدانها. وفي الثمانينات، بلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث "الطبيعية" ٥٠ بليون دولار. أما الآن فإن متوسط هذه الخسائر يتراوح بين ٢٥٠ بليون دولار و ٣٠٠ بليون دولار سنوياً<sup>(١)</sup>. وحالياً، يقدر مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الخسائر السنوية المتوقعة في المستقبل بمبلغ إجمالي قدره ٣١٤ بليون دولار في البيئة المبنية وحدها<sup>(٢)</sup>. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يمكن أن تصبح الكوارث المستقبلية تهديداً وجودياً، حيث يُتوقع أن تتعرض هذه الدول لخسائر سنوية تعادل حوالي ٢٠ في المائة من إجمالي إنفاقها الاجتماعي، وذلك مقارنة بنسبة ١,١٩ في المائة فقط في أمريكا الشمالية وأقل من ١ في المائة في أوروبا وآسيا الوسطى<sup>(٣)</sup>.

- ٤ - وتشير البيانات إلى أن البلدان النامية الواقعة في جنوب الكرة الأرضية تتأثر بشكل غير متناسب بالكوارث - فغالبيتها الأشد تعرضاً للأخطار الطبيعية والتغيرات المناخية تقع في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى<sup>(٤)</sup>. بل إن التكلفة أعلى فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح. ووفقاً للبنك الدولي، خلال الثلاثين عاماً الماضية، فقد أكثر من ٢,٥ مليون شخص حياتهم بسبب الكوارث الناجمة عن

(١) انظر [www.worldbank.org/en/topic/disasterriskmanagement/overview](http://www.worldbank.org/en/topic/disasterriskmanagement/overview).

(٢) انظر [www.preventionweb.net/risk/direct-indirect-losses](http://www.preventionweb.net/risk/direct-indirect-losses).

(٣) الأمم المتحدة، تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٥: جعل التنمية مستدامة - مستقبل إدارة مخاطر الكوارث (جنيف، ٢٠١٥)، ص. ٦.

(٤) Bündnis Entwicklung Hilft, *World Risk Report: Analysis and Prospects 2017* (Berlin, 2017), p. 17.

الأخطار الطبيعية. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٤، وقع ما نسبته ٨٩ في المائة من الوفيات المرتبطة بالعواصف في البلدان المنخفضة الدخل، مع أن هذه البلدان لم تشهد سوى ٢٦ في المائة من العواصف<sup>(٥)</sup>. وفي جنوب الكرة الأرضية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، حيث يتزايد نمو المستوطنات غير الرسمية وتعيش الأسر الفقيرة في مناطق معرضة للأخطار لديها بنى تحتية غير كافية أو ليس لديها أية بنى تحتية، لا تتوفر الحماية الاجتماعية وتنتشر مستويات عالية من التدهور البيئي<sup>(٦)</sup>. ويعاني العديد من البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أضرار متكررة ناجمة عن الجفاف والفيضانات. كما تتعرض البلدان النامية في الشرق الأوسط ووسط آسيا للجفاف والفيضانات والزلازل، كما أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ معرضة بشدة للكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير والزلازل وموجات التسونامي والنشاط البركاني، وتعتبر منطقة جنوب آسيا والفلبين بين أكثر البلدان تضرراً<sup>(٧)</sup>.

٥ - ويعد الحد من مخاطر الكوارث جزءاً أساسياً من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو ضروري إذا أُريد للتنمية أن تكون مستدامة في المستقبل. وقد اعترفت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالحاجة الملحة للحد من مخاطر الكوارث وأعدت التأكيد عليها. وبالإضافة إلى الإشارات المباشرة إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث (إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، ٢٠١٥-٢٠٣٠)، تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة<sup>(٨)</sup> التي يمكن أن تسهم في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، وبالتالي وفي نفس الوقت في تحقيق الأهداف عن طريق الحد من مخاطر الكوارث. وتؤكد هذه الروابط، وكذلك اعتماد الاتفاقيات الدوليين الرئيسيين، من جديد على العلاقة المتبادلة بين الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة.

٦ - وفي الوقت نفسه، تؤثر الكوارث والظواهر المناخية المتطرفة تأثيراً مباشراً وغير مباشر على التمتع بمجموعة من حقوق الإنسان، تشمل فيما تشمله الحق في الحياة والمياه والصرف الصحي والغذاء والصحة والسكن وتقرير المصير والثقافة، وكذلك الحق في التنمية (A/HRC/36/49، الفقرة ٢٠). ويمثل تزايد أعداد الكوارث الطبيعية أحد الاتجاهات العالمية السلبية التي تطرح تحدياً خطيراً أمام إعمال الحق في التنمية. ولذلك فإن الحد من مخاطر الكوارث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ الحق في التنمية.

٧ - ويشار صراحة إلى الحق في التنمية في الفقرة ١٩ (ج) من المبادئ التوجيهية لإطار سنداي: "تهدف إدارة مخاطر الكوارث إلى حماية الأشخاص وممتلكاتهم وصحتهم وسبل عيشهم وأصولهم الإنتاجية، وكذلك الأصول الثقافية والبيئية، وهي في الوقت نفسه تعزز وتحمي جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية". وفي حين أن إطار سنداي لم يُكتب من منظور الحق في التنمية، إلا أنه في معظم مضمونه، يعالج مسائل ذات صلة بالحق في التنمية، بل إنه يدرج بعض المبادئ الأساسية لذلك الحق:

(٥) انظر [www.worldbank.org/en/topic/disasterriskmanagement/overview](http://www.worldbank.org/en/topic/disasterriskmanagement/overview).

(٦) صندوق النقد الدولي، بناء القدرة على الصمود في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية الكبيرة، ورقة سياسات صندوق النقد الدولي، رقم ٠٢٠/١٩ (واشنطن العاصمة، ٢٠١٩)، الصفحتان ٦ و ٨.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) تشمل الأمثلة غايات في إطار الهدف ٤، من قبيل بناء وتحديث المرافق التعليمية وضمان الحياة الصحية؛ وفي إطار الهدف ٩، بناء بنية تحتية قادرة على الصمود، أو الغايات المتعلقة بالحد من الفقر (١-٥)، أو بناء مدن قادرة على الصمود، (١١-٥ و ١١-ب) أو اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره (١٣-١، و ١٣-٢، و ١٣-٣، و ١٣-أ و ١٣-ب)، انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(أ) يتناول إطار سندياي عوامل المخاطر الاجتماعية الاقتصادية، وذلك بهدف الحد من مواطن الضعف ومنع المخاطر من خلال إجراءات تعالج العوامل الكامنة وراء مخاطر الكوارث والنزاعات، مثل عواقب الفقر وعدم المساواة والتهميش؛

(ب) يتناول إطار سندياي العوامل السياسية المؤسسية، بإبراز الحاجة إلى الحوكمة الرشيدة في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

(ج) يرد في إطار سندياي نهج إزاء الحد من مخاطر الكوارث يأخذ بالوقاية الأوسع نطاقاً والأكثر تركيزاً على الناس، ويدعو إلى إشراك أصحاب المصلحة المعنيين بصورة أقوى. ويؤكد إطار سندياي أيضاً على أن العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية للمساعدة في تصميم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث يزيد من القدرة على الصمود على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية. كما أن الدعوة إلى بناء القدرات على أساس شامل وتشاركي على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والعالمية، وهي دعوة تشمل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، تعكس المبادئ التي يقوم عليها الحق في التنمية.

٨ - وتنشئ العناصر المذكورة أعلاه صلة واضحة بين الحق في التنمية والحد من مخاطر الكوارث. وفي هذا التقرير المواضيعي، يستكشف المقرر الخاص هذه الصلة والآثار العملية المترتبة عليها. وهو يولي اهتماماً خاصاً للبعد الجنساني، بالنظر إلى التحديات المحددة التي تواجه النساء والفتيات في سياق الحد من مخاطر الكوارث. كما يركز المقرر الخاص على حالة الفئات الأشد حرماناً في المجتمع، مثل الشعوب الأصلية والأقليات واللاجئين والمشردين داخليا وسكان المناطق النائية والمناطق الساحلية المعرضين لموجات التسونامي و/أو الفيضانات. كما أنه، إذ يضع في اعتباره المادة ١ من إعلان الحق في التنمية، يولي اهتماماً خاصاً للمشاكل التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في المشاركة في التخطيط وإدارة الحد من مخاطر الكوارث.

### ثالثاً - إدماج الحق في التنمية في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث: أمثلة عملية

٩ - في محاولة لتقييم مدى تمتع السكان في جميع أنحاء العالم بالحق في المشاركة في التخطيط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بتدابير وسياسات الحد من مخاطر الكوارث، أصدر المقرر الخاص دعوة لتقديم مدخلات، طالباً من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى تقديم المعلومات عما اتخذته من تدابير أو ما أخذت به من سياسات منذ عام ٢٠١٥، وذلك بهدف ما يلي:

(أ) تحديد أكثر الفئات تعرضاً لخطر الكوارث، بما في ذلك تلك التي يتسبب فيها، من بين عوامل أخرى، النزاع وتغير المناخ والنمو السكاني والحوكمة؛

(ب) إشراك هؤلاء السكان في تخطيط تدابير الحد من مخاطر الكوارث؛

(ج) تقييم فعالية السياسات والتدابير الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث؛

(د) منع مخاطر الكوارث والتخفيف منها؛

(هـ) ضمان توفير المعلومات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث لجميع الشرائح السكانية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المجموعات التي قد لا تنطق باللغات الرسمية في البلد المعني، والأشخاص ذوو الإعاقة، والجماعات التي تعيش في مناطق ريفية نائية.

١٠ - وقد قدم عدد من البلدان أمثلة عملية عن الطرق التي تعمل بها حكوماتها لإدماج الحق في التنمية في النظم الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث.

١١ - وأبلغت حكومة الجبل الأسود<sup>(٩)</sup> عن تعيين هيئة حكومية للحد من مخاطر الكوارث، وأنشأت منتدى وطنياً للحد من مخاطر الكوارث، ونظمت ستة مؤتمرات بشأن مواضيع مختلفة. وتم إعداد استراتيجية وطنية للحد من مخاطر الكوارث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبدأت عملية صياغة الاستراتيجية بتشكيل مجموعة أساسية من الخبراء من مختلف مؤسسات الدولة على الصعيدين الوطني والمحلي، واقترح هؤلاء الخبراء، كل في نطاق مسؤوليته، إدراج أنشطة يجب تضمينها في الاستراتيجية. وعمم المشروع الأولي للاستراتيجية على مختلف الوزارات والمؤسسات الأخرى للتعليق عليه، ووافقت الحكومة على الصيغة النهائية. كما تم إعداد خطط الإنقاذ والحماية للمؤسسات وعلى المستوى المحلي.

١٢ - وتنفذ الاستراتيجية الوطنية من خلال ثلاث خطط عمل مدة كل منها سنتان. وتتألف الخطة الأولى التي اعتمدها الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٨ من أنشطة مختلف الهيئات الحكومية الوطنية والمحلية، وتشمل أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وفي المجموع، تم التخطيط لـ ٦٨ نشاطاً وحُصصت ميزانية قدرها ١٢ مليون يورو لتنفيذها. ووفقاً للتقرير المتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية، الذي اعتمده الحكومة لعام ٢٠١٨، تم تنفيذ ٢١ نشاطاً، وهناك ١٥ نشاطاً جارياً و ١٠ أنشطة لم تنفذ. وتشتمل خطة العمل الشاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ على ١٠٥ أنشطة، وحُصصت ميزانية قدرها ٣٤ مليون يورو لتنفيذها. وتشمل أنشطة البلد ذات الأولوية ما يلي: وضع استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث؛ ووضع تقييم وطني للمخاطر؛ ووضع تقييمات للمخاطر على المستوى المحلي؛ ووضع خطط وطنية ومحلية ومؤسسية للإنقاذ والحماية فيما يتعلق بمختلف المخاطر ومواصلة تنفيذ البرنامج المشترك بين الموضوعات للحد من مخاطر الكوارث في المدارس؛ وإنشاء أنظمة للإنذار المبكر على المستوى المحلي.

١٣ - وعملاً على زيادة الوعي بالكوارث، أضيف موضوع الحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية. وجرى تدريب نحو ٢٠٠ مدرس في هذا الموضوع. ويعتبر الجبل الأسود الدولة الوحيدة في المنطقة التي أدخلت هذا الموضوع في مناهجها الدراسية.

١٤ - وأفادت حكومة إكوادور<sup>(١٠)</sup> أنه، من أجل التصدي بفعالية لخطر الكوارث المتزايد، تتخذ الدائرة الوطنية لإدارة المخاطر والطوارئ وغيرها من كيانات النظام الوطني اللامركزي لإدارة المخاطر، منذ عام ٢٠١٥، تدابير لتحديد السكان الأشد تعرضاً لخطر الكوارث. وتضمنت التدابير المعتمدة فعلاً وضع منهجيات لجمع المعلومات الجغرافية عن أوجه الضعف أمام الفيضانات والتنقلات الجماعية وحرائق الغابات وموجات التسونامي وعن المناطق المعرضة للزلازل. ووزعت المعلومات على مختلف كيانات النظام

(٩) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٠) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

الوطني اللامركزي لإدارة المخاطر، وهي متاحة مجاناً في الموقع الجغرافي للدائرة الوطنية لإدارة المخاطر والطوارئ.

١٥ - كما أفادت الحكومة أنها عملت على وضع سيناريوهات تشمل الآثار المحتملة للكوارث على المستوى الوطني، وتتضمن تحليلاً للمخاطر في المناطق ذات الأولوية في البلد والتي تعرضت لكوارث. ويجري توفير التدريب لحكومات المقاطعات والكانتونات المتمتعة بالحكم الذاتي على المنهجيات المنشأة لتحديد أوجه الضعف. كما تم تحديث ونشر منهجية لتقييم الضعف على مستوى الكانتونات. وقدمت الحكومة مصفوفة تشير إلى مختلف المشاريع والبرامج المضطلع بها منذ عام ٢٠١٥ لتنفيذ المؤشرات من ألف إلى زاي من إطار سندياي<sup>(١١)</sup>، وشملت المصفوفة، على وجه الخصوص، وضع منهجية لتشكيل شبكات لمشاركة المواطنين، أجريت في عام ٢٠١٨.

١٦ - وقدمت حكومة المكسيك<sup>(١٢)</sup> قائمة بالتحديات ومختلف الممارسات الجيدة التي طبقتها ولايات المكسيك المختلفة منذ اعتماد إطار سندياي، وذلك عملاً على التصدي لخطر الكوارث المتزايد. وترغب المكسيك في وضع استراتيجيات وبرامج واسعة النطاق تركز على منع وتقليل المخاطر نفسها، وليس فقط على التدخل في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار. وكجزء من ممارساتها الجيدة، أفادت الحكومة بأنها أنشأت إطاراً تنظيمياً لإدارة المخاطر بشكل شامل يدعم المؤسسات العامة الفيدرالية في أعمالها.

١٧ - وتتوفر لدى المكسيك حالياً الأليتان التاليتان لتعزيز الوظيفة الوقائية للإدارة العامة الاتحادية والكيانات الاتحادية:

(أ) صندوق الوقاية من الكوارث الطبيعية. وقد تم في مشروع ميزانية النفقات الفيدرالية لعام ٢٠١٩ تخصيص مبلغ قدره ٩٣٨ ٠٠٠ ١٨٠ دولار لتحقيق أهداف الصندوق؛

(ب) الصندوق الاستئماني الوقائي.

١٨ - وتحافظ هيئة التنسيق الوطني للحماية المدنية على اتصال وثيق بالحكومات المحلية. ولدى هذه الحكومات ممارسات جيدة متراكمة تنفذ في الولايات المعنية. وتركز معظم المشاريع على الركائز الأربع التالية:

(أ) تحسين نظم الرصد: عن طريق إنشاء نظم أفضل للرصد، تهدف الولايات إلى أن تكون قادرة على تقديم استجابة أفضل للكوارث والحد من آثارها، في حال حدوثها. وفي معظم الحالات، تتضمن التدابير المتخذة تحديث النظم الحالية وتطوير نظم جديدة لرصد الكوارث الطبيعية المحتملة، مثل البراكين والفيضانات. كما يجري العمل على وضع برامج عامة مختلفة للحماية؛

(ب) نقل المعرفة: ذكرت معظم الولايات في المكسيك أن نقل المعرفة ينفذ من خلال التعليم، وكذلك من خلال الوصول إلى سكان الريف وإلى الذين لا ينطقون باللغة الوطنية. وينصب التركيز الرئيسي على زيادة الوعي بالمخاطر المحتملة وتعلم سبل اتقائها. وعلى سبيل المثال، نفذت أمانة

(١١) انظر [www.preventionweb.net/sendai-framework/sendai-framework-monitor/indicators](http://www.preventionweb.net/sendai-framework/sendai-framework-monitor/indicators)

(١٢) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

الحماية المدنية العسكرية سلسلة من الحملات الإعلامية بمختلف اللغات من أجل الوصول إلى سكان الشعوب الأصلية؛

(ج) تدعيم وتعزيز "أطلس المخاطر التي تواجهها الولايات". وتستخدم الأطالس الإقليمية لتجميع المعلومات حول المخاطر المحتملة على أراضيها. وتأمل الحكومة في استخدام هذه الخطط الإقليمية لإنشاء واستكمال أطلس المخاطر الوطني الذي سيستخدم في التخطيط للتنمية الحضرية وفي المساعدة على اتخاذ القرارات الأخرى فيما يتعلق بمجالات محددة؛

(د) إنشاء كيانات مختلفة والتعاون معها: أنشأت ولايات عديدة مجالس ولجان مختلفة للمساهمة في إدارة مخاطر الكوارث. وذكرت ولايات أخرى أنها تعمل مع مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع الحكومات المحلية على وضع مجموعة من الخطط.

١٩ - وأفادت حكومة أوكرانيا<sup>(١٣)</sup> بأنها وافقت على الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر في حالات الطوارئ الناشئة عن الأخطار التكنولوجية وعن الكوارث الطبيعية (المرسوم رقم 37-p المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) وعلى خطة تنفيذ هذا الإطار المفاهيمي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ (المرسوم رقم 419-p المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥). وقد أدخل التشريع الجديد أساليب حديثة لمواجهة المخاطر تهدف إلى الحد والتقليل من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للطوارئ، سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة، وإلى التأكد من بلوغ مستوى مضمون من سلامة المواطنين والمجتمع. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمدت وزارة الشؤون الداخلية الأوكرانية منهجية لتخطيط تدابير الإخلاء، عملاً بالمادة ٣٣-١٦ من قانون الحماية المدنية والفقرة ٣٤ من إجراءات الإخلاء في حالات الطوارئ. وتتناول المنهجية مسألة التخطيط لإخلاء السكان وتوفر تدابير محددة لإخلاء الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات السكانية الأقل قدرة على الحركة (الأمر الصادر عن وزارة الداخلية برقم ٥٧٩ المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧).

٢٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أقرت الحكومة الإطار المفاهيمي لتنفيذ سياسة الدولة الخاصة بتغيير المناخ للفترة حتى عام ٢٠٣٠ (المرسوم رقم 932-p، المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، وخطة تنفيذه (المرسوم رقم 878-p المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧) ويأخذ هذا الإطار المفاهيمي الأحكام الرئيسية لاتفاق باريس بعين الاعتبار. ووزارة البيئة والموارد الطبيعية هي الوكالة المسؤولة عن تنفيذ الوثيقتين.

٢١ - ولتعزيز قدرات النظم الفرعية الوظيفية والإقليمية التابعة لنظام الدولة الموحد للحماية المدنية، والحد من مخاطر حالات الطوارئ، وزيادة مستوى حماية السكان والأقاليم، توافق الحكومة على خطة سنوية للتدابير الرئيسية في مجال الحماية المدنية. وتتضمن الخطة مهاماً وأنشطة محددة للسلطات التنفيذية المركزية والمحلية وللحكومات المحلية والشركات والمؤسسات والمنظمات.

٢٢ - وقد اعتمدت كل منطقة برنامجاً إقليمياً يتضمن تدابير منع حالات الطوارئ والقضاء عليها والحد منها. وتعدّ دائرة الدولة المعنية بالطوارئ في أوكرانيا، بالاشتراك مع السلطات التنفيذية المركزية والمحلية ذات الصلة التابعة للأكاديمية الوطنية للعلوم، استعراضاً تحليلياً سنوياً للسلامة الطبيعية والتكنولوجية في الدولة، يُنشر على الموقع الإلكتروني للدائرة.

(١٣) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.



٢٣ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أقرت الحكومة الإطار المفاهيمي لتطوير النظام المركزي للإنذار في حالات الطوارئ وتحديثه التقني (المرسوم رقم 43-p المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)، كما أقرت في تموز/يوليه ٢٠١٨، خطة تنفيذ هذا الإطار المفاهيمي (المرسوم رقم 488-p المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨). وقد أنشأت الوثيقتان نظاماً متطوراً للإنذار، مُجهزاً ببرمجيات ومعدات حديثة تستخدم أحدث تكنولوجيا للمعلومات والاتصالات، وذلك لتجهيز المعلومات المتعلقة بالتهديدات أو حالات الطوارئ ونقلها وعرضها.

٢٤ - ولتنفيذ المهام المنبثقة عن إطار سِندي فيما يتعلق بجمع البيانات عن عواقب حالات الطوارئ بالنسبة لمؤشرات الحد من مخاطر الكوارث، قامت دائرة الدولة المعنية بالطوارئ بتلخيص المعلومات المتاحة عن حالات الطوارئ خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٨ وقدمت مدخلات للأقسام ذات الصلة من نظام للرصد عبر الإنترنت خاص بالإطار. وهناك مشروع أنظمة حكومية ينتظر الموافقة من شأنه أن يكفل امتثال تسجيل حالات الطوارئ في أوكرانيا لمؤشرات رصد تنفيذ الإطار.

٢٥ - ووفقاً لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيهما وأوكرانيا، اعتمدت دائرة الدولة المعنية بالطوارئ في أوكرانيا إطاراً تنظيمياً لمواءمة التشريعات الوطنية مع أحكام التوجيه 2007/60/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا والمؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن تقييم وإدارة مخاطر الفيضانات، وهي بصدد إجراء تقييم أولي لمخاطر الفيضانات. وهناك مشروع قانون بعنوان "تعديل بعض القوانين الأوكرانية بشأن الأجسام الخطرة" في انتظار موافقة الحكومة، وإذا تم اعتماده، فسوف ينفذ التوجيه 2012/18/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢ بشأن مراقبة أخطار الحوادث الكبرى التي تنطوي على مواد خطرة، وهو توجيه يعدل توجيه المجلس 96/82/EC (التوجيه Seveso III) وسيلغيه فيما بعد.

٢٦ - وأفادت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة<sup>(١٤)</sup> بأنها اتخذت مبادرات مختلفة على المستوى الوطني للتصدي لتحدي تغير المناخ، وشكلت هذه المبادرات برنامجاً لتطوير القدرات الأساسية لمعالجة التكيف مع تغير المناخ في المناطق الساحلية المنتجة في البلد (٢٠١٢-٢٠١٩)، وآخر بشأن تنفيذ تدابير ملموسة للتكيف تحدّ من الضعف في سبل العيش واقتصاد المجتمعات الساحلية (٢٠١٢-٢٠١٩). ومكّن تنفيذ هذه المبادرات البلد من بناء القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ في مختلف المجالات، من خلال مشاريع تشمل ما يلي:

- (أ) تشييد ٧٨٠ متراً من الجدار البحري على طريق باراك أوباما، في دار السلام؛
- (ب) تشييد جدار بحري بطول ٥٠٠ متر في أكاديمية مواليمو نيريري التذكارية في كيغامبوني؛
- (ج) تشييد جدار بحري بطول ٤٠ متراً في كيسيو بانزا في زنجبار، جمهورية تنزانيا المتحدة؛
- (د) إعادة تشييد جدار بحري بطول ٧٩٥ متراً في بانجاني؛
- (هـ) استصلاح مناطق المانغروف المتدهورة في روفيجي (١٠٠٠ هكتار)، وبانغاني (١٠ هكتارات) وزنجبار (٢٤٠ هكتاراً)؛

(١٤) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

- (و) استصلاح ٣ ٠٠٠ متر من الشعب المرجانية في سيندا، كيغامبوني؛
- (ز) بناء شبكات الصرف الصحي في متوني وتيميك (٥٥٠ متراً) وإيلالا بوغوني (٤٥٠ متراً).

٢٧ - وأفادت حكومة سويسرا<sup>(١٥)</sup> أن المنتدى الوطني للأخطار الطبيعية هو مركز التنسيق لإطار سندي في البلد. وفيما يتعلق بتحديد السكان المعرضين لخطر الكوارث، توجد خرائط للأخطار لأكثر من ٩٠ في المائة من أراضي البلد وهي تغطي معظم الأخطار التي تحدث في سويسرا. ويجب أخذ الأخطار في الاعتبار في جميع الاستثمارات التي لها تأثير مكاني. وتعمل سويسرا حالياً على تطوير خرائط للمخاطر ولحماة عامة عن المخاطر على المستوى الوطني. وفيما يتعلق بإشراك السكان في تدابير التخطيط، تستخدم مشاريع الحد من مخاطر الكوارث مجموعات الدعم بانتظام، ويشمل ذلك ممثلون عن السكان المحليين، ويتعين إطلاع الجمهور على هذه المخاطر. وتستند الوقاية من المخاطر وتخفيفها إلى تدابير تخطيط استخدام الأراضي (التنمية المراعية للمخاطر)، والتدابير غير الهيكلية (الاستعداد للاستجابة) والتدابير الهيكلية. وللحلول القائمة على الطبيعة، مثل إعادة تشجير الغابات للحد من مخاطر النظم الإيكولوجية، أهميتها بالنسبة للاستجابة لأنواع كثيرة من الأخطار.

٢٨ - ويعتبر تقييم فعالية السياسات والتدابير العملية عملية مستمرة تنفذ على مختلف المستويات. فعلى المستوى الوطني، يعتبر المنتدى الوطني للأخطار الطبيعية مسؤولاً عن الاستراتيجية السويسرية لإدارة المخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية. كما تتوفر آليات المراقبة على مستوى المشاريع. وفيما يتعلق بإبلاغ المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث، تترجم جميع الوثائق الصادرة على مستوى الدولة الاتحادية إلى اللغات الوطنية الرسمية. وعلى سبيل المثال، تتوفر استراتيجية إدارة المخاطر الناجمة عن الأخطار الطبيعية باللغات الرسمية الأربع في سويسرا بالإضافة إلى اللغة الإنكليزية. ويؤخذ السياح في الاعتبار على مستوى المشروع. وتشترك المناطق الريفية في عمليات الاتصال والتخطيط. وقد بذلت جهود لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، لكن هذه العملية مستمرة ولا يزال يتعين تحسينها.

٢٩ - وأبرزت حكومة البرتغال<sup>(١٦)</sup> اتخاذ مجلس الوزراء لقراره رقم ٢٠١٧/١٧٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي يوافق على الاستراتيجية الوطنية للحماية المدنية الوقائية، ويحدد خمسة أهداف استراتيجية، و ١٠ مجالات ذات أولوية، و ١٠١ من الأهداف التشغيلية. وتقدم الحكومة التقارير عن عمل المنتدى الوطني للحد من مخاطر الكوارث، والذي يضم أكثر من ٧٠ مشاركاً من مختلف القطاعات - الحكومة المركزية والبلديات والأوساط الأكاديمية والهيئات المهنية ووكلاء الحماية المدنية - ويشجع على اتباع نهج شامل إزاء تنفيذ تدابير الحد من المخاطر. ويعد الحد من هشاشة الدولة وبناء القدرة على الصمود من بين الأولويات العليا لدى الحكومة، وهو ما ينعكس في الإطار الاستراتيجي للتعاون الإنمائي البرتغالي، والاستراتيجية الوطنية للأمن والتنمية، والاستراتيجية التشغيلية للعمل الإنساني وحالات الطوارئ. وتدافع الحكومة في إطار استراتيجيتها للتعاون عن الحاجة إلى تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية لشركائها من حيث التكيف مع تغير المناخ. من ذلك مثلاً أن برنامج التعاون الاستراتيجي الثنائي

(١٥) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

(١٦) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

بين البرتغال وموزمبيق، للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، يأخذ بنهج وضع الاستراتيجيات والتدابير للحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على الصمود.

٣٠ - وأفادت حكومة لبنان<sup>(١٧)</sup> بأن تنفيذ تعزيز الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في البلاد يجري من خلال وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، وقد نتجت هذه الوحدة عن تعاون مشترك يجري منذ عام ٢٠١٠ بين حكومة لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعمل الوحدة على عدة مستويات، تمشياً مع الأهداف والغايات المحددة في إطار سنداي، بما في ذلك تعزيز إدارة المخاطر وفهم مخاطر الكوارث وتعزيز التأهب للكوارث، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات الضعيفة.

٣١ - وفي عام ٢٠١٨، أصدر رئيس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة لإدارة مخاطر الكوارث، تضم أكثر من ٣٥ عضواً من الوزارات والوكالات الرئيسية وأصحاب المصلحة المعنيين. وكلفت اللجنة بتحديث الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة الاستجابة الوطنية، ووضع خطة للإنعاش في البلد، ووضع مؤشرات وطنية للإبلاغ. وكجزء من عملية إعداد التقارير بموجب إطار سنداي، نُفذت الأنشطة التالية: تدريب جهات الاتصال الوطنية للحد من مخاطر الكوارث في الوزارات والوكالات وأصحاب المصلحة الرئيسيين على عملية إعداد التقارير؛ وتحديد الجهات المسؤولة عن كل هدف والمساهمين فيه؛ وإنشاء فريق عامل صغير؛ وتركيز العمل المتعلق بالبيانات والتحقق منها في وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها التابعة لمجلس الوزراء؛ وتحديد الثغرات والتحديات وسبل السير قدماً فيما يتعلق بالإبلاغ في المستقبل.

٣٢ - وفي سياق تحديث الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، ستجري لجنة إدارة مخاطر الكوارث مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة لضمان المشاركة الكافية. علاوة على ذلك، دعمت وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها إنشاء لجان للحد من مخاطر الكوارث في جميع محافظات لبنان. وتعمل اللجان على تحقيق الاستعداد وتنفيذ الاستجابة وتشارك فيها الوزارات والوكالات والجهات الفاعلة المحلية المعنية، وذلك لضمان المشاركة الكافية. ومنذ عام ٢٠١٦، وضعت وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها عدة تقييمات للأخطار المتعددة التي تواجهها القطاعات الرئيسية والمحافظات، وذلك لتحديد المخاطر وفهمها ولتحديد الفئات السكانية الضعيفة. وفي عام ٢٠١٦، تم تطوير خرائط مخاطر الفيضانات التي حددت مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وفي عام ٢٠١٨، وعقب الفيضانات في منطقة بعلبك، أجرت وحدة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها تقييماً مفصلاً للمخاطر في مناطق بعلبك التي شهدت الفيضانات، بمشاركة نشطة من الوزارات والوكالات والسلطات المحلية المعنية. وسهلت الوحدة التنسيق بين أصحاب المصلحة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات المقترحة، وهي توصيات أقرها رئيس الوزراء فيما بعد ونشرت على الكيانات ذات الصلة من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها. وفي عام ٢٠١٨، أجرت الوحدة تقييماً لكفاءة النظم الموجودة والتحقق منها. واستُخدمت نتائج هذا التقييم في تطوير نظرية للتغيير في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وفي وضع الخطة الاستراتيجية ووثائق المشاريع الجديدة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، والتي ستقدم إلى الحكومة لإقرارها.

٣٣ - وأفادت الحكومة بأنها تواجه عدة تحديات تعترض سبيل التعامل الفعال مع المخاطر والأخطار والحد منها. وتشمل هذه التحديات ما يلي: الافتقار إلى سلطة شاملة بشأن الحد من مخاطر الكوارث

(١٧) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

وإلى استراتيجيات معتمدة للحد من مخاطر الكوارث؛ والحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة في خطة عام ٢٠٣٠؛ وتأثير الأزمة في الجمهورية العربية السورية، حيث يفرض أكثر من مليون لاجئ ضغطاً إضافياً على البنية التحتية غير الكافية أصلاً، خاصة وأن ما يقارب ثلثهم يعيشون في ظروف خطيرة؛ والحاجة إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث وتعميمه في التخطيط الإنمائي؛ وعدم توفر الخبرة المتخصصة في العديد من المجالات؛ وعدم وجود نظام مجتمعي موحد للإنذار المبكر؛ وغياب البيانات المتسقة ذات الصلة للحد من مخاطر الكوارث. وفي حين أن المعلومات تُنشر من خلال هياكل الحد من مخاطر الكوارث داخل المحافظات، لا تزال الحاجة مستمرة إلى تطوير نظام مجتمعي شامل للإنذار المبكر بحيث لا يتخلف أحد عن الركب.

٣٤ - وسلطت حكومة باكستان<sup>(١٨)</sup> الضوء على أربعة قطاعات اتخذت فيها التدابير: تحديد السكان المعرضين للخطر وإدماجهم في التخطيط لتدابير الحد من المخاطر؛ ومنع وتخفيف مخاطر الكوارث؛ وتقييم فعالية التدابير التي اتخذت بالفعل؛ والتأكد من أن المعلومات تصل إلى جميع شرائح السكان. وفيما يتعلق بتحديد السكان المعرضين للخطر، اتخذت الحكومة التدابير التالية:

(أ) تقييم مخاطر الضعف في وجه الأخطار المتعددة: ويجري ذلك في مختلف المناطق بهدف إدخال استراتيجيات مناسبة للحد من المخاطر وإعطائها الأولوية في عملية التخطيط الإنمائي الوطني؛ ويركز هذا التقييم على الفئات الضعيفة؛

(ب) الفئات الضعيفة في المناطق المعرضة للأخطار: نظراً لأن البلد عرضة للفيضانات، فقد صنفت المستوطنات من الأقل ضعفاً إلى الأشد ضعفاً على أساس تواتر الفيضانات في السنوات السابقة؛

(ج) تقسيم البلد إلى خمس مناطق زلزالية، مما يساعد على تحديد السكان الأشد تعرضاً للخطر؛

(د) تقييم ضعف المدارس أمام الأخطار ومدى تعرضها للمخاطر: نُفذ التقييم في ٢٨ من أكثر المدارس ضعفاً في منطقة محددة.

٣٥ - وفيما يتعلق بمنع مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها، أفادت الحكومة بما يلي:

(أ) تم إنشاء صناديق مختلفة، مثل صندوق الإغاثة التابع مباشرة لرئيس البلاد، وصندوق رئيس الوزراء للإغاثة من الكوارث، وصندوق إدارة مخاطر الكوارث الذي أنشئ بدعم من مصرف التنمية الآسيوي؛

(ب) أعدت خطة العمل الوطنية لإطار سندي وهي جاهزة للإطلاق؛

(ج) تم إنشاء وتحديث خدمات مختلفة لمنع مخاطر الكوارث والتخفيف من حدتها: فقد أنشئت أفرقة عاملة وطنية ومحلية، ومرافق للاستجابة الإنسانية، وستة أفرقة للبحث والإنقاذ في المناطق الحضرية؛ وأصبحت تقييمات الأثر البيئي إلزامية بالنسبة لجميع مشاريع الخدمة العامة؛

(١٨) تقرير مقدم إلى المقرر الخاص ومؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٩.

(د) أنشئ فريق عامل استشاري معني باستراتيجية الاتصالات بغية جمع المعلومات من النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة بهدف إجراء تقييم واسع النطاق للسياسات والإطار والهياكل القائمة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث.

٣٦ - كما تعتبر الحكومة أن من الممارسات الجيدة تقييم فعالية سياسات وتدابير الحد من مخاطر الكوارث. والهيئة الوطنية لإدارة الكوارث هي الوكالة الرائدة التي تنظم وتدير الأنشطة المتعلقة بإدارة الكوارث على المستوى الوطني. وحتى عام ٢٠١٢، كان الإطار الوطني لإدارة مخاطر الكوارث يوجه عمل الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث، ويركز على الحد من الفقر، حيث أن أشد الناس فقراً هم عموماً أكثر المتضررين من الكوارث. وتركز الهيئة على التنمية القادرة على الصمود أمام المناخ والكوارث، بحيث تتمكن المجتمعات المحلية من الاستعداد مسبقاً للمخاطر المحتملة. وقد اعتمدت الحكومة سياسات متعددة للحد من مخاطر الكوارث، مثل السياسة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، والتي تركز على معرفة المخاطر والوقاية منها والتخفيف من حدتها والتأهب لها. كما وضعت الهيئة خطة وطنية للإدارة المستقبلية للكوارث مدتها ١٠ سنوات.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت عدة حملات إعلامية لإبلاغ جميع شرائح السكان بمخاطر الكوارث. وشمل ذلك تنظيم حملات تثقيفية للتوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، مثل الإذاعة والنشرات والمناقشات على شاشات التلفزيون. كما نُفذت هذه الحملات في المجتمعات المحلية النائية وباللغات المحلية.

٣٨ - وتوفر الأمثلة المذكورة أعلاه مجموعة من الممارسات الجيدة التي يمكن استخدامها لتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث، بما يتماشى مع الحق في التنمية. وتتضمن هذه الممارسات ما يلي: إنشاء هيئات على المستوى المركزي مزودة بميزانية ولديها القدرة على إجراء المشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة؛ وإشراك خبراء من مختلف المجالات في عمليات التخطيط؛ واستخدام التكنولوجيا الحديثة لجمع البيانات المصنفة؛ وترجمة المعلومات حول تدابير وبروتوكولات التأهب للكوارث إلى جميع اللغات الرسمية وإلى اللغات المستخدمة على نطاق واسع؛ وإنشاء برامج للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي تناسب مع الظروف المحلية؛ وإنشاء برامج لتلبية الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويُعرب المقرر الخاص عن الأسف لعدم تلقي مدخلات من عدد أكبر من البلدان في مختلف المناطق الجغرافية، مما كان سيتيح له أن يقدم المزيد من الأمثلة على الممارسات الجيدة التي يمكن للبلدان تكييفها واستخدامها في ظروفها الخاصة.

#### رابعاً - الحد من مخاطر الكوارث والحق في التنمية: التحديات داخل البلدان

٣٩ - لا يمكن تجنب الأخطار الطبيعية بالكامل؛ ومع ذلك، يمكن تجنب الكوارث، إلى حد كبير، عن طريق الحد من تعرض المجتمعات للأخطار، وزيادة قدرتها على تحملها و/أو الحد من ضعفها أمامها<sup>(١٩)</sup>. ويوفر إطار سندي وخطة عام ٢٠٣٠ سبلاً للحد من مخاطر الكوارث والآثار السلبية المترتبة على التنمية البشرية والتمتع بحقوق الإنسان. ويتضح من خلال الأمثلة الواردة في القسم الثالث أعلاه أن الإطار كان له بالفعل أثر هام على القيام بجهود الحد من مخاطر الكوارث بصورة تتفق مع الحق في التنمية. ومع ذلك،

(١٩) A/HRC/36/49، الفقرة ١٦؛ انظر أيضاً <https://sustainabledevelopment.un.org/topics/disasterriskreduction>

فيما يتعلق بالتنفيذ، لا يزال هناك العديد من التحديات. فالبلدان الأشد فقراً ليست الأشد تضرراً فحسب، فالكوارث فيها تضر بالفقراء والمهمشين بشكل غير متناسب<sup>(٢٠)</sup>. وقد وجد العلماء أن بعض المجموعات أكثر عرضة للوفاة والإصابة والخسارة الاقتصادية والأذى النفسي في أعقاب التعرض لمختلف الأخطار<sup>(٢١)</sup>. وتم تحديد الأطفال والمسنين والنساء والأقليات العرقية والأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية والمهاجرين على أنهم معرضون بشكل خاص للآثار الضارة للكوارث<sup>(٢٢)</sup>. ويعاني أعضاء هذه الفئات من خسائر غير متناسبة نتيجة للكوارث ويواجهون صعوبة أكبر في التعافي منها<sup>(٢٣)</sup>. ومما يضاعف من الأثر غير المتناسب أن هذه الفئات إما غير مدرجة أو مدرجة بشكل غير كاف في جهود التأهب للكوارث. وفي سياق الكوارث، غالباً ما يشكل ترك الناس خلف الركب الفارق بين الحياة والموت.

٤٠ - ويخول الحق في التنمية كل إنسان وجميع الشعوب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمساهمة فيها والتمتع بها<sup>(٢٤)</sup>. وانطلاقاً من روح إعلان الحق في التنمية، ينبغي توسيع نطاق الحق في المشاركة ليشمل مشاركة الجميع في التخطيط وفي صنع القرارات المتعلقة بالتأهب للكوارث والحد من مخاطر الكوارث.

٤١ - ويدعو العلماء إلى مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع باعتبارها محورية لبناء القدرة على الصمود، وهم يؤكدون أن مشاركة الأشخاص والجماعات والطريقة التي تتم بها المشاركة تشكّلان جوانب حيوية لتطوير القدرة على الصمود في الممارسة العملية<sup>(٢٥)</sup>. ولذا فإن من الأهمية البالغة تحديد من هم أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا في المنتديات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث أو غيرها من الآليات الاستشارية. وتقتصر الفقرة ٧ من إطار سندي أن يشمل مفهوم أصحاب المصلحة المعنيين النساء والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء والمهاجرين والسكان الأصليين والمتطوعين ومجتمع الممارسين وكبار السن. وتورد الفقرة ١٩ (د) من الإطار أن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب الانخراط والشراكة من جانب المجتمع كله، كما يتطلب التمكين والمشاركة بصورة شاملة وسهلة المنال وغير تمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين بشكل غير متناسب من الكوارث، ولا سيما الأشد فقراً. وينبغي دمج المنظور الجنساني والعمر والإعاقة والمنظور الثقافي في جميع السياسات والممارسات، كما ينبغي الترويج لاضطلاع النساء والشباب بالقيادة. وعلاوة على ذلك، تذكر الفقرة ١٩ (ز) أن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب اتخاذ قرارات شاملة للجميع ومراعية للمخاطر بناءً على تبادل ونشر مفتوح للبيانات المصنفة، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة.

(٢٠) صندوق النقد الدولي، بناء القدرة على الصمود في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية الكبيرة، ص ٨، الملاحظة ٤.

(٢١) Ben Wisner and others, *At Risk: Natural Hazards, People's Vulnerability and Disasters*, 2nd ed. (New York, Routledge, 2004).

(٢٢) Susan L. Cutter, Bryan J. Boruff and W. Lynn Shirley, "Social vulnerability to environmental hazards", *Social Science Quarterly*, vol. 84, No. 2 (June 2003).

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، تعزيز السلامة والأمن في المناطق الحضرية: التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية ٢٠٠٧ (لندن وستيرلنج، فرجينيا، مؤئل الأمم المتحدة و Earthscan، ٢٠٠٧).

(٢٤) إعلان الحق في التنمية، المادة ١.

(٢٥) Paulina Aldunce and others, "Stakeholder participation in building resilience to disasters in a changing climate", *Environmental Hazards*, vol. 15, No. 1 (2016).

## ألف - الأشخاص ذوو الإعاقة

٤٢ - إلى أي مدى يتم إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط واتخاذ القرار في مجال الحد من مخاطر الكوارث؟ فالفقرة ٣٦ (أ) '٣' من إطار سينداي '٣'، تعلن أن للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمتهم أهمية بالغة في تقييم مخاطر الكوارث وفي تصميم وتنفيذ خطط مخصصة لتلبية احتياجات محددة. ومع ذلك، تشير مصادر متعددة إلى أن إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة محدود للغاية في الواقع.

٤٣ - ولا يزال الافتقار إلى بيانات إحصائية موثوقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة أحد التحديات التي تواجه الحكومات وأنصار المعاقين على حد سواء. وتظهر الدراسات أن نقص البيانات المصنفة كان عائقاً خطيراً أمام استجابة مقدمي الخدمات، على سبيل المثال، بعد كارثة تسونامي في المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤<sup>(٢٦)</sup>. وفي حالات أخرى، لم يكن من المعروف ما هو عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى إعاقاتهم<sup>(٢٧)</sup>. بالإضافة إلى ذلك، نادراً ما يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة ومنظمتهم في أي مرحلة من مراحل التخطيط للكوارث أو الاستجابة لها وغالباً ما يعاملون دون فهم كافٍ لمجموعة متنوعة من الإعاقات والاحتياجات المحددة التي قد تكون لديهم، مما يؤدي إلى نقص إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تدابير الاستعداد ونظم الإنذار المبكر والبنية التحتية المادية<sup>(٢٨)</sup>. وفي بعض المجتمعات، ونتيجة للوصم الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، يميل مقدمو الرعاية إلى إخفاء وجودهم من أجل حمايتهم، مما يؤدي إلى تجاهلهم في سياق التخطيط لحالات الطوارئ ومواجهتها<sup>(٢٩)</sup>.

٤٤ - وقد دق بعض العلماء ناقوس الخطر بشأن الحالة الخطرة للغاية للأطفال ذوي الإعاقة، الذين يُستبعدون في كثير من الأحيان من التخطيط للتأهب لحالات الطوارئ لأن أخصائهم الاستجابة للكوارث يفترضون أن الوالدين سيعتنون بهم في حال وقوع كارثة<sup>(٣٠)</sup>. وقد يؤدي ذلك إلى إغفال الأطفال ذوي الإعاقة عند الإخلاء أو إجبارهم على الإخلاء دون توفير الدعم الحيوي لهم، من قبيل أجهزة التنقل

(٢٦) Maria Kett, Sue Stubbs and Rebecca Yeo, *Disability in Conflict and Emergency Situations: Focus on Tsunami-affected Areas* (International Disability and Development Consortium, 2005).

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) Fred Smith, Emma Jolley and Elena Schmidt, "Disability and disasters: the importance of an inclusive approach to vulnerability and social capital", October 2012.

(٢٩) الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، "بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة"، في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، المعايير الدنيا للحماية، الجنسية والإدماج في حالات الطوارئ (جنيف، ٢٠١٨).

(٣٠) Tom Mitchell and others, "The role of children and youth in communicating disaster risk", *Children, Youth and Environments*, vol. 18, No. 1 (2008); Brenda D. Phillips and Betty Hearn Morrow, "Social science research needs: focus on vulnerable populations, forecasting, and warnings", *Natural Hazards Review*, vol. 8, No. 3 (August 2007).

وأجهزة التنفس والأدوية<sup>(٣١)</sup>. وأدت هذه العوامل إلى تعرض الأطفال ذوي الإعاقة لصعوبات متعددة في أعقاب الكارثة<sup>(٣٢)</sup>.

## باء - عندما يكون الإنسان أنثى فقيرة ذات إعاقة: الواقع الحزن لمضاعفة المخاطر

٤٥ - يجب أن تكون إدارة مخاطر الكوارث شاملة<sup>(٣٣)</sup>، وبالتالي أن تضمن المشاركة في صنع القرار على قدم المساواة. وتورد الفقرة ٣٢ من إطار سينداي أن تمكين النساء والأشخاص ذوي الإعاقة من القيادة الصريحة ومن الترويج لنهج للاستجابة والإنعاش والتأهيل وإعادة الإعمار تتيح إمكانية الوصول للجميع على أساس المساواة بين الجنسين. وتسلم الفقرة ٣٦ (أ) (١) من الإطار بأن للنساء ومشاركتهن أهمية حاسمة في إدارة مخاطر الكوارث بفعالية وفي تصميم السياسات والخطط والبرامج للحد من مخاطر الكوارث وتوفير الموارد لها وتنفيذها على أساس المساواة بين الجنسين وبوجود اتخاذ تدابير كافية لبناء القدرات، من أجل تمكين النساء من التأهب وبناء قدرتهن على تأمين سبل عيش بديلة في حالات ما بعد الكوارث. ومع ذلك، يبدو أن تنفيذ هذه المبادئ متقطع وغير متسق في العديد من البلدان. وعلى المستوى الدولي، وبعد اعتماد الإطار، زادت مشاركة المرأة في المناقشات، من ٣١,٧ في المائة في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث (الذي عقد في اليابان، آذار/مارس ٢٠١٥) إلى ٣٧,٢ في المائة في دورة عام ٢٠١٧ المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث (الذي عقد في المكسيك، أيار/مايو ٢٠١٧)<sup>(٣٤)</sup>. ومع ذلك، على المستوى الوطني، فإن الوضع أصبح أسوأ مما كان عليه: ففي جميع أنحاء العالم، تتم مناقشة الخطط والسياسات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث واعتمادها في المجالس التشريعية، حيث لم تكن نسبة النساء تزيد على ٢٤,٣ في المائة فقط بين الممثلين في عام ٢٠١٨<sup>(٣٥)</sup>.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، جمع العلماء والممارسون أدلة مستفيضة على أن المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالكوارث. فعلى سبيل المثال، في أعقاب تسونامي المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، كان عدد

Joy D. Osofsky, Howard J. Osofsky and William W. Harris, "Katrina's children: social policy (٣١) considerations for children in disasters", *Social Policy Report*, vol. 21, No. 1 (Spring 2007); Glen White and others, "Final report findings of the Nobody Left Behind: Preparedness for Persons with Mobility .Impairments research project", Research and Training Center on Living (2007)

(٣٢) ظل أكثر من ثلث ١٠٠٠ طفل تم إجلاؤهم من مدينة نيو أورليانز نتيجة إعصار كاترينا مشردين بعد أشهر من العاصفة، وكان بينهم شخص واحد على الأقل مصاب بحالة طبية مزمنة. وبالنسبة للكثيرين منهم، كان الوصول إلى التأمين الصحي والرعاية الطبية المستمرة والأدوية والوصفات الطبية والمعدات الطبية الخاصة قد تعرض للخطر بشكل كبير. انظر David Abramson and others, "The legacy of Katrina's children: estimating the numbers of hurricane-related at-risk children in the Gulf Coast states of Louisiana and Mississippi", National Center for Disaster Preparedness Research Brief, No. 2007-12 (December 2007)

Christel Rose and Florentina Debling, *Words into Action: Developing National Disaster Risk Reduction (٣٣) Strategies* (Geneva, United Nations Office for Disaster Risk Reduction, 2019), p. 84

Christel Rose, Rahel Steinbach and Amjad Saleem, "Reducing disaster risk through gender parity (٣٤) and women's leadership", *World Meteorological Organization Bulletin*, vol. 66, No. 2 (2017)**Error!**  
-Hyperlink reference not valid.

(٣٥) انظر [https://ipu.org/resources/publications/reports/2019-03/women-in-parliament-in-2018-year-in-](https://ipu.org/resources/publications/reports/2019-03/women-in-parliament-in-2018-year-in-review) انظر  
.review



القتلى بين النساء أعلى بمعدل أربعة أضعاف من عددهم بين الرجال<sup>(٣٦)</sup>. وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في نيبال عام ٢٠١٥، كان ٥٥ في المائة من الضحايا من النساء والأطفال<sup>(٣٧)</sup>. وبصرف النظر عن التعرض لارتفاع عدد القتلى والمزيد من الإصابات بينهم، تميل النساء إلى التعرض لمزيد من الخسائر الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الكوارث. فخلال تسونامي المحيط الهندي عام ٢٠٠٤، تأخر العديد من النساء عن الهرب أو اختزن البقاء في أماكن غير آمنة لأنهن كن مقدمات الرعاية الأساسية لأفراد من الأسرة لا يمكن نقلهم بسهولة، ومنهم المرضى والمعوقون وكبار السن والأطفال<sup>(٣٨)</sup>. وعند دراسة تأثير الفيضان على المجتمعات المحلية في كمبوديا في عام ٢٠١٢، وجد الباحثون أن الأسر التي ترأسها نساء تأثرت بشكل غير متناسب بالفيضان، وكان معدل البطالة بين النساء بعد وقوع الكارثة أعلى من معدلها بين الرجال، وكانت النساء غائبات إلى حد كبير عن المحافل التي أُخذت فيها القرارات وتم فيها التخطيط فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث<sup>(٣٩)</sup>. وهذه الأمثلة ليست سوى نماذج عن الاتجاهات والأنماط العامة.

٤٧ - وليس سرا أن الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء، في معظم المجتمعات، هم أيضاً من بين السكان الأشد تأثراً بالفقر. فوفقاً لتقرير أعدته منظمة الصحة العالمية، يبلغ معدل الإعاقة بين النساء والفتيات ١٩,٢ في المائة، بينما يبلغ ١٢ في المائة بين الرجال والفتيان<sup>(٤٠)</sup>. ووفقاً لبيانات قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يقدر أن ٦٠ في المائة من الذين يعانون من الجوع المزمن هم من النساء والفتيات<sup>(٤١)</sup>. وفي المتوسط، تشكل النساء حوالي ٤٣ في المائة من القوى العاملة الزراعية في البلدان النامية<sup>(٤٢)</sup>. ومع ذلك، من المرجح أن يكون الرجال هم أصحاب ملكية الأراضي، وبعد وقوع كارثة، لا يمكن للعديد من النساء المطالبة بشكل مستقل بأموال إعادة الإعمار التي تقدمها الدولة<sup>(٤٣)</sup>. وفي البلدان التي يتعلم فيها الأولاد السباحة في سن مبكرة، ولكن نادراً ما تتاح نفس الفرصة للفتيات فيها، قد تكون النساء أكثر عرضة لخطر الأذى نتيجة للفيضانات. وتدمير الأصول المادية وسبل العيش بسبب الأخطار الطبيعية، وكذلك الآثار السلبية المترتبة عليها بالنسبة للنظم الحيوية التي تمكن من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية - المدارس والمستشفيات والطرق على سبيل المثال لا الحصر - كلها عوامل تسهم في زيادة خفض مستوى معيشة هؤلاء السكان. وقد أظهرت

(٣٦) انظر Oxfam International, "The tsunami's impact on women", Oxfam Briefing Note (March 2005) **Error! Hyperlink reference not valid.** وتبين بحوث أوكسفان أنه في أربع قرى في إندونيسيا، كان ١٨٩ من الناجين من النساء وذلك من أصل ٦٧٦ ناجياً؛ وفي أربع قرى، كان ٧٧ في المائة من الضحايا من النساء. وفي الهند، سجلت في الفترة نفسها وفاة ٣٩١ من النساء والفتيات، وذلك بالمقارنة بعدد الرجال والفتيان المتوفين البالغ ١٤٦. وفي إحدى القرى، مثلت النساء جميع المتوفين.

(٣٧) "Earthquake: 55 per cent of dead are women, children", *Kathmandu Post*, 19 May 2015

(٣٨) انظر Kanchana Ginige, Dilanthi Amaratunga and Richard Haigh, "Tackling women's vulnerabilities through integrating a gender perspective into disaster risk reduction in the built environment", *Procedia - Economics and Finance*, vol. 18 (2014)

(٣٩) Sam Chanthy and Hay Samchan, *Flood Impacts on Women: Exploring the Possibility of Gender Sensitive DRR Planning* (2014)

(٤٠) منظمة الصحة العالمية، *التقرير العالمي عن الإعاقة* (جنيف، ٢٠١١).

(٤١) انظر [www.unwomen.org/en/news/in-focus/commission-on-the-status-of-women-2012/facts-and-figures](http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/commission-on-the-status-of-women-2012/facts-and-figures)

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) المرجع نفسه.

الدراسات أن الأسر الأشد فقراً ليست أكثر عرضة للأخطار الطبيعية فحسب، بل إن رفاهها الاقتصادي يتأثر بشكل غير متناسب على المدى القصير وعلى المدى الطويل<sup>(٤٤)</sup>. وينبغي أن تأخذ الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث في الاعتبار التأثير التراكمي لعوامل مثل الجسدية والفقير والإعاقة. ولتوفير الإغاثة الحقيقية، يجب أن تضع هذه الجهود حداً لمزيد من تمهيش الفقراء ولإدامة ديناميات القوة غير المتكافئة.

٤٨ - من أجل توفير الإغاثة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء، يجب على الدول إيجاد طرق لضمان مشاركة أصحاب المصلحة على نطاق واسع، ولا سيما المشاركة الحقيقية من جانب الفئات الأشد تضرراً من الكوارث، من أجل بناء قدرة هؤلاء السكان على الصمود<sup>(٤٥)</sup>.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - بصورة عامة

٤٩ - من أجل إدماج الحق في التنمية في جهود الحد من مخاطر الكوارث، ينبغي للحكومات أن تشجع قنوات مشاركة كل أصحاب المصلحة المعنيين في جميع مراحل تخطيط السياسات والبرامج ذات الصلة وتنفيذها ورصدها على أساس مستمر. وبموجب إطار سندي، وفي حين أن الحد من مخاطر الكوارث يبقى من مسؤولية الحكومة الوطنية، فإنه يتطلب أيضاً المشاركة الفعالة والدعم والمساهمة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام<sup>(٤٦)</sup>. وينبغي أن تتاح الفرص للمشاركة على قدم المساواة في جميع عمليات التخطيط واتخاذ القرارات ذات الصلة، لأولئك الأشد حرماناً، بما يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والشباب والأقليات والشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي وأعضاء الجماعات الأخرى المحرومة والمهمشة.

٥٠ - وتعتبر المنتديات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث آليات للتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين وهي مملوكة ومدارة وطنياً، وكانت قد نشأت بالفعل بموجب إطار عمل هيوغو<sup>(٤٧)</sup>. ويركز إطار سندي بقوة على الدور الحاسم الذي تلعبه المنتديات الوطنية في دعم تنفيذ ورصد واستعراض الإطار من خلال العمل المنسق الفعال على المستوى الوطني والروابط المناسبة مع المستوى المحلي<sup>(٤٨)</sup>. ويرى المقرر الخاص أن المنتديات الوطنية لها دور فعال في ضمان إدماج الحق في التنمية في جهود الحد من مخاطر الكوارث من خلال توفير حيز لمشاركة جميع شرائح المجتمع ذات الصلة في

Junko Mochizuki and Asjad Naqvi, "Reflecting disaster risk in development indicators", *Sustainability*, (٤٤) .vol. 11, No. 4 (February 2019)

.Aldunce and others, "Stakeholder participation in building resilience to disasters in a changing climate" (٤٥)

Takako Izumi and others, *30 Innovations for Disaster Risk Reduction* (Tokyo, International Institute of Disaster Science, 2019) انظر (٤٦)

(٤٧) تم اعتماد إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على الصمود أمام الكوارث من جانب ١٦٨ دولة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي عقد في كوبي، اليابان، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. انظر قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣.

.Aldunce and others, "Stakeholder participation in building resilience to disasters in a changing climate" (٤٨)

وضع الخطط والبرامج على مستوى الدولة للحد من مخاطر الكوارث، ولتقييم تلك الخطط والبرامج ورصدها وتنفيذها. ويساوره القلق لأنه حتى الآن، لم يتم سوى ٦٥ بلداً بإنشاء منظمات وطنية<sup>(٤٩)</sup>. ويوصي بأن تسعى الدول إلى تهيئة الظروف المواتية للمشاركة المتوازنة بين الجنسين في هذه المنظمات ولإشراك ممثلي الفئات المهمشة. كما يدعو المقرر الخاص إلى زيادة الاستثمار لدعم المنظمات الوطنية، مما يتيح لها أداء وظائفها بفعالية وزيادة شرعيتها ومساءلتها على المستوى الوطني.

٥١ - واعتماداً على أنواع الكوارث التي تؤثر على بلدان معينة وهيكلها الجغرافي السياسي، يمكن إنشاء منظمات مماثلة على الصعيدين الإقليمي و/أو المجتمعي المحلي. وتؤدي المنظمات المحلية غرضاً مزدوجاً يتمثل في توفير المعلومات حول أكثر شواغل المجتمعات المحلية إلحاحاً، وفي العمل كمستودع للمعرفة المحلية فيما يتعلق بالتدابير والحلول الممكنة لمنع الكوارث.

٥٢ - وتتمثل الخطوة الأولى لتوفير برامج شاملة للطوارئ والوقاية منها في معرفة الجهات التي تتأثر في المجتمع، وكيفية تأثيرها، وما هي الاستجابة الأكثر ملاءمة من منظور الأشخاص أو المجموعات الأشد تضرراً. وفي سياق الحد من مخاطر الكوارث، بموجب إطار سندي، ينبغي للدول أن تجمع بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة، على الأقل. كما أن البيانات التي يتم جمعها في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغايات خطة عام ٢٠٣٠ يمكن بل وينبغي استخدامها لتلبية احتياجات تخطيط الحد من مخاطر الكوارث وصنع السياسات في هذا المجال، ويلزم استكمال هذه البيانات وفقاً للاحتياجات المحددة للموضوع. وتتطلب جهود تصنيف البيانات الاعتماد على نهج إزاء البيانات قائم على حقوق الإنسان<sup>(٥٠)</sup>. وعلى وجه التحديد:

(أ) في نهج البيانات القائم على حقوق الإنسان، ينبغي أن تشمل عملية جمع البيانات المجتمعات المحلية التي يتم جمع المعلومات بشأنها؛

(ب) ينبغي أن يكون المستجيبون قادرين على اختيار كيفية تحديد هويتهم بأنفسهم من حيث العرق والميول الجنسية والهوية الجنسية والحالة القانونية والإعاقة؛

(ج) ينبغي الحفاظ على خصوصية البيانات وموازنتها بالحاجة إلى الشفافية.

٥٣ - وينبغي أن تتعاون المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير تفعيل نهج البيانات القائم على حقوق الإنسان.

٥٤ - وينبغي أن تعزز الدول التعاون الدولي المقدم لأنشطة بناء القدرات بهدف تحسين جمع البيانات في البلدان المتقدمة والنامية.

٥٥ - وينبغي تعزيز قدرة المجتمع المدني على جمع البيانات المصنفة، وينبغي وضع نهج ابتكارية لسد الثغرات في جمع البيانات. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع المدني أن يعمل عن كثب مع المعاهد الإحصائية الوطنية.

(٤٩) انظر [www.unisdr.org/partners/countries](http://www.unisdr.org/partners/countries).

(٥٠) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "نهج إزاء البيانات القائم على حقوق الإنسان: عدم ترك أحد خلف الركب في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، ٢٠١٨.

٥٦ - وإذا أُريد للسياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث أن تكون فعالة، فإن من الأهمية البالغة أن يكون الأفراد المعنيين والمجتمعات المعنية على اطلاع جيد على عمليات وضعها وعلى نتائجها. وينبغي أن تنشئ الدول آليات توفر سهولة الوصول إلى المعلومات حول سياسات وعمليات الحد من مخاطر الكوارث، وعليها أن تضع تشريعات تضمن الحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك المعلومات حول التمويل. وينبغي توفير سبل الانتصاف القانونية لضمان عدم رفض الوصول إلى المعلومات. وينبغي للدول أن تقدم المعلومات في الأماكن العامة باللغات ذات الصلة وبشكل يمكن من الوصول إليها، مثل الصور والملصقات، وذلك باستخدام الخطوط الأكبر ونقل الصوت. وينبغي مراعاة البعد الجنساني والتنوع في كيفية عرض هذه المعلومات ومكانه. وينبغي أن تكون تقنية الاتصالات التحذيرية في متناول الأشخاص من جميع الأعمار والإعاقات والخلفيات. وينبغي نشر المعلومات المتعلقة بالأخطار وأوجه الضعف والمخاطر وطرق الحد من آثارها على الجميع وفي أشكال يسهل الوصول إليها على الأشخاص الصم أو المكفوفين أو الذين يعانون من إعاقات التعلم. وينبغي أن تعزز الدول التعاون الدولي الموجه نحو نشر المعلومات.

#### باء - الأشخاص ذوو الإعاقات

٥٧ - من أجل ضمان المشاركة الحقيقية والمستتيرة للأشخاص ذوي الإعاقات في جهود الحد من مخاطر الكوارث، ينبغي للدول أن تعترف بأن هؤلاء الأشخاص أكثر ضعفاً أمام الكوارث من غيرهم وأن تأخذهم في الاعتبار وأن تدمجهم في جميع العمليات ذات الصلة. وينبغي أن تعزز الدول قدرة وموارد المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقات وأن تشركهم بنشاط في جميع مراحل التخطيط لمواجهة الكوارث وإدارتها. وينبغي أن تضع الدول نظماً لتحديد المخاطر الحالية بمشاركة المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقات ومقدمي الرعاية. وينبغي أن يُعرف الموظفون المشاركون في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث بالاعتبارات الجنسانية والاعتبارات الخاصة بالعمر والإعاقات، وما يرتبط بها من احتياجات في سياق الحد من مخاطر الكوارث، وبسبل التواصل باحترام مع الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والحسية والعقلية والأشخاص ذوي الإعاقات في مجال الصحة العقلية وكبار السن<sup>(٥١)</sup>. وينبغي أن توفر الدول التدريب لجميع الموظفين المعنيين، بالتعاون مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقات ومقدمي الرعاية.

٥٨ - وينبغي للدول أن تصمم وتنفذ نظم إنذار يمكن الوصول إليها وشاملة للجميع في أشكال متعددة يسهل الوصول إليها، بما في ذلك نظم الدعم السمعي البصري والمادي بالتعاون مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقات ومقدمي الرعاية. ويجب القيام ببناء البيئة المادية وإعادة بنائها بصورة تضمن إمكانية الوصول وإزالة الحواجز المادية السابقة والتأكد من عدم إقامة حواجز جديدة. وينبغي التماس المدخلات من الأشخاص ذوي الإعاقات لضمان إدراج خبرتهم في التصميم. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لتوفير الوصول المتكافئ للأشخاص ذوي الإعاقات، بغض النظر عن طبيعة إعاقاتهم، فضلاً عن توفيره لجميع الخلفيات، ممن يرغب في المشاركة في جهود الحد من الكوارث أو في جهود الإغاثة. وينبغي وضع البرامج التي تستهدف الحد من مخاطر الكوارث للأطفال

(٥١) انظر Celia Till, ed., *Humanitarian Inclusion Standards for Older People and People with Disabilities* (London, Age and Disability Consortium, 2018).

ذوي الإعاقة على وجه التحديد، وينبغي إدراج مدخلات من مقدمي الرعاية في تصميمها. وينبغي تخصيص موارد كافية في الميزانية لتنفيذ هذه التدابير.

## جيم - المرأة

٥٩ - تمشيا مع إطار سندي، من أجل ضمان أن تكون نهج الاستجابة والإنعاش والتأهيل وإعادة البناء، في إدارة مخاطر الكوارث، قائمة على الإنصاف بين الجنسين ويمكن وصول الجميع إليها، يجب على الدول أن تضمن مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار والرصد والتقييم في المستويين الوطني والمحلي. وينبغي القيام بصورة منهجية بدمج نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية في عمليات التقييم. ويجب على الدول ضمان التمثيل النسبي للمرأة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك في الأنشطة المجتمعية للحد من مخاطر الكوارث. وكجزء من التخطيط الموجه نحو المساواة بين الجنسين، ينبغي للدول أن تأخذ في الاعتبار حقيقة أن النساء لا يشكلن مجموعة متجانسة، وبالتالي ينبغي عليها أن تولي اهتماماً خاصاً للنساء المعرضات لأوجه ضعف متعددة، واللاتي قد يصعب الوصول إليهن، بما في ذلك النساء الريفيات اللاتي يعشن في المناطق النائية؛ والنساء المهاجرات، والنساء من الشعوب الأصلية أو الأقليات، اللاتي لا يتلقين المعلومات بلغات يفهمنها. وينبغي تخصيص موارد كافية في الميزانية لهذا الغرض.